



مرسوم رقم (29) لسنة 2026 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإندونيسية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة

أمير دولة قطر،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السابع عشر من شهر ربيع الأول عام 1421 هجرية،
الموافق للتاسع عشر من شهر يوليو عام 2000 ميلادية،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،
رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإندونيسية بشأن
تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ 2000/04/18،
المرفق نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون، وفقاً للمادة (68) من الدستور.

مادة (2)

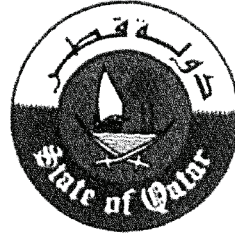
على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويُعمل به
من تاريخ صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: 1447/11/27 هـ
الموافق: 2026/05/14 م



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

بين

حكومة دولة قطر

و

حكومة الجمهورية الإندونيسية

بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة

إن حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإندونيسية المشار إليهما فيما
بعد بالطرفين المتعاقدين ،

رغبة منهما في زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي بينهما وخاصة في مجال
الاستثمار من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرفين المتعاقدين.

وإيماناً منهما بأن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات سيؤدي إلى تنشيط
تدفق رأس المال والتقنية بين الطرفين المتعاقدين لمصلحة التنمية الاقتصادية .

وتقديرًا منهما بأن توفير معاملة منصفة وعادلة للاستثمار لهما هو أمر
مرغوب فيه لما يؤدي إليه من الحفاظ على إطار مستقر للاستثمار والاستخدام
الأمثل للموارد الاقتصادية .

قد اتفقتا على ما يلي : -



المادة (١) تعريف

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتضي السياق معنى آخر :

(١) "الاستثمارات" : تعني جميع أنواع الأموال المستثمرة بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر تمشياً مع قوانين ونظم هذا الطرف الآخر . وتشمل على وجه الخصوص دون الحصر ما يلي : -

- (أ) الأسهم أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في الشركات .
- (ب) العائدات المعاد استثمارها والمطالبات بأموال أو حقوق أخرى ذات القيمة المالية المتعلقة بالاستثمار .
- (ت) الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق الأخرى مثل الرهن العقاري وحق الامتياز ورهن المنقول ، وأي حقوق أخرى مماثلة وفقاً لتعريفها في قوانين ولوائح الطرف المتعاقد الذي تقع الأموال في إقليمه .
- (ث) الحقوق الصناعية وحقوق الملكية الأدبية براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والخبرة الفنية وأي حقوق أخرى مماثلة .
- (ج) امتيازات الأعمال التي تمنح بموجب القانون أو العقد بما في ذلك الامتيازات الخاصة بالموارد الطبيعية .

(٢) "العائدات" : تعني الأموال الناتجة عن الاستثمار ، وتشمل على وجه الخصوص دون الحصر الأرباح والفوائد وأرباح الأسهم .

(٣) "المستثمر" : يعني

- (أ) الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية ذلك الطرف المتعاقد .
- (ب) الشخص الاعتباري المؤسس وفقاً لقانون ذلك الطرف المتعاقد بما في ذلك الحكومة والوكالات الحكومية .



(٤) الإقليم :

- (أ) بالنسبة لدولة قطر : إقليم دولة قطر بما في ذلك قاع البحر وكذلك الجرف القاري والتي تمارس عليها دولة قطر ، وفقاً للقانون الدولي ، حقوق سيادة واختصاص قضائي .
- (ب) بالنسبة للجمهورية الإندونيسية : إقليم جمهورية إندونيسيا كما تم تعريفها في قوانينها ، بما في ذلك الأجزاء التي تشمل الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الحصرية وباطن الأرض المتاخمة للحد الخارجي للمياه الإقليمية والتي تمتلك عليها الجمهورية الإندونيسية ، وفقاً لاتفاقية قانون البحار الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ ، حقوق سيادة أو اختصاص قضائي .

المادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمارات

١ - يشجع كل طرف متعاقد ويخلق ظروف مواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في إقليمه ويسمح لهم بجلب رأس المال اللازم لهذا الاستثمار وفقاً لنوانينه ونظمه .

٢ - استثمارات مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين سوف تمنح في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وسوف تتمتع بالحماية الكاملة والأمان في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٣ - مع مراعاة قوانين ولوائح الطرفين المتعاقدين لدخول وإقامة وعمل الأجانب:

(أ) يرخص لمواطني أي من الطرفين المتعاقدين بالدخول والإقامة في إقليم الطرف الآخر ومنطقته البحرية ، لغرض إنشاء أو تنمية أو إدارة أو تقديم المشورة في العمليات الاستثمارية ، والتي يكون أولئك المواطنون أو المستثمرين الذين يستخدمونهم قد ساهموا في رأس مالها أو مواردها الأخرى .

(ب) يرخص للشركات ، المؤسسة طبقاً لقوانين ولوائح أحد الطرفين المتعاقدين ، والتي تشكل استثماراً لمستثمرين من الطرف الآخر بتعيين إداريين وموظفين فنيين بصرف النظر عن جنسياتهم .



٤- لا تسري الأحكام المنصوص عليها في البنود السابقة على الامتيازات التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب اشتراكه في أي من الاتفاقيات التالية :

- (أ) الاتفاقيات المتعلقة باتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة ، أو أسواق مشتركة قائمة في الحال أو المستقبل ، أو المنظمات الاقتصادية أو الإقليمية ، أو أي اتفاقيات دولية أخرى .
(ب) الاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الضريبية .

المادة (٣) نزع الملكية والتعويض

١ - لا تخضع استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين لتأميم أو لنزع الملكية أو لأي إجراء ذو أثر مماثل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ما لم يكن ذلك قد تم تحت الشروط التالية : -

(أ) لغرض قانوني أو للمنفعة العامة وفقاً للقانون .

(ب) أن تتم الإجراءات بطريقة غير تمييزية .

٢ - أن تتم هذه الإجراءات لقاء تعويض سريع ومناسب ويكون التعويض المذكور معادلاً لقيمة السوق الحقيقية للاستثمار المنزوع ملكيته وقت نزع الملكية أو إعلانها . ويقدر وفقاً لوضع اقتصادي عادي وسابق على أي تهديد بنزع الملكية وفق ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين . ويدفع التعويض المستحق دون تأخير ويكون متمتعاً بحرية التحويل . وينتج هذا التعويض حتى تاريخ السداد من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ السداد ، فوائد تحسب تبعاً لسعر الفائدة السائدة في الإقليم المقام فيه الاستثمار .

٣- في حالة تعرض استثمارات أي من مستثمري الطرفين المتعاقدين لخسائر في إقليم المتعاقد الآخر نتيجة حرب أو عصيان مسلح أو إضرابات مدنية ، أو أي أحداث أخرى مماثلة ، يمنح ذلك الطرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يحظى بها مستثمري الدولة الأكثر رعاية ، وذلك وفقاً للإجراءات التي يتخذها بشأن خسائر تلك الاستثمارات .



المادة (٤) التحويلات

- ١ - يرخص كل طرف متعاقد ، في إطار قوانينه ونظمه المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ، للطرف الآخر بحرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته دون تأخير غير معقول من وإلى إقليمه ، وتشمل هذه التحويلات :
- (أ) العائدات
- (ب) حصيلة بيع و / أو تصفية كل أو بعض الاستثمار .
- (ت) التعويض المنصوص عليه في المادة (٣) من هذه الاتفاقية .
- (ث) أصل وفوائد القروض المتصلة بالاستثمارات
- (ج) الرواتب والأجور والأتعاب الأخرى التي يتلقاها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين نظير عملهم على إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- (ح) وحصيلة المبالغ الناتجة عن تسوية منازعات الاستثمار .
- ٢ - تتم التحويلات بالعملة القابلة للتحويل بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل .

المادة (٥) الحلول

- ١ - إذا كانت استثمارات مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين مؤمناً عليها ضد المخاطر غير التجارية بموجب نظام خاص ، فإن حلول المؤمن الناشئ عن شروط اتفاق التأمين يكون معترفاً بها من الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ - لا يحق للمؤمن ممارسة أي حقوق غير تلك التي يحق للمستثمر ممارستها .



المادة (٦) تطبيق أحكام أخرى

إذا شملت أحكام قانون أي من الطرفين المتعاقدين أو تعهدات بموجب القانون الدولي قائمة حالياً أو تم إقرارها بعد ذلك بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية ، نظم ، سواء كانت عامة أو محددة ، تخول استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الحصول على معاملة أكثر أفضلية عن تلك التي نصت عليها هذه الاتفاقية ، فإن هذه النظم ، للمدى الذي تكون فيه أكثر أفضلية ، سوف تسود على هذه الاتفاقية .

المادة (٧) حدود موانع الاتفاقية

- ١ - لا تقيد هذه الاتفاقية أي من الطرفين المتعاقدين من تطبيق الإجراءات الضرورية للمحافظة على النظام أو السلوك العام وتحقيق تعهداته فيما يختص بالسلام العالمي والأمن أو حماية مصالحه الأمنية الخاصة .
- ٢ - لا تحول هذه الاتفاقية دون اتخاذ أي من الطرفين المتعاقدين لإجراءات خاصة تتعلق بإنشاء الاستثمارات بشرط أن لا تخل بجوهر أي من الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة (٨) الضرائب

مع مراعاة كل طرف متعاقد لتشريعاته الضريبية ، يسعى كل منهما إلى تحقيق الإنصاف والعدالة في المعاملة الضريبية لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٩) تسوية المنازعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف الآخر

- ١ - أي منازعة قانونية تنشأ عن استثمار بين أي من الطرفين المتعاقدين وأحد مستثمري الطرف الآخر تتم تسويتها ودياً بين طرفيها المعنيين .



٢ - إذا لم تتم تسوية هذه المنازعة وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ طلب تسويتها كتابة ، يجوز للمستثمر المعني تقديم طلب لتسوية المنازعة إلى :-

(أ) المحكمة المختصة في الطرف المتعاقد المقام الاستثمار على إقليمه

(ت) المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار المنصوص عليها في معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى المفتوحة للتوقيع في واشنطن في ١٨/٣/١٩٦٥م إذا كانت واجبة التطبيق ، أو

(ث) هيئة تحكيم

إذا اختار أي من طرفي المنازعة أحد طرق التسوية المذكورة عاليه لا يحق له اختيار الطرق الأخرى .

٣- تشكل هيئة التحكيم المشار إليها في الفقرة ٢ / ج عاليه على النحو التالي :

(أ) يعين كل طرف في المنازعة عضواً يمثل في الهيئة ويختار هذان المحكمان عضواً ثالثاً لرئاسة الهيئة منتمياً بجنسيته لدولة ثالثة على أن يتم تعيين جميع المحكمين خلال فترة شهرين من تاريخ إخطار أحد طرفي المنازعة الطرف الآخر عن نيته في تقديم المنازعة للتحكيم .

(ب) إذا لم تتم التعيينات خلال المدد المحددة في الفقرة (١) عاليه يجوز لأي من طرفي المنازعة ، في غياب أي اتفاق آخر أن يطلب من الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي (هولندا) إجراء هذه التعيينات .

(ت) تتخذ الهيئة قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين ويتم تنفيذها وفقاً لأحكام القانون المحلي . ويتم اتخاذ هذه القرارات تمثيلاً مع أحكام هذه الاتفاقية ومع قانون الطرف المقام الاستثمار على إقليمه وما تقتضيه من أحكام القانون الدولي .
تطبق الهيئة بالنسبة لإجراءاتها قواعد تحكيم " اليونسترال " وتفسر الهيئة حكمها بناء على طلب أي من طرفي المنازعة ما لم يتم الاتفاق عليه خلاف ذلك بين الطرفين . ويكون مكان التحكيم مقر المحكمة الدائمة للتحكيم " بلاهاي " (هولندا) أو في أي دولة أخرى يتفق عليها الطرفان المتنازعان .



٤- لن يقوم أي طرف من أطراف المنازعة في أي وقت مهما كان أثناء إجراءات تسوية منازعات الاستثمار بالتصريح بأي دفعات لتحصين موقفه أو الإدعاء بأن المستثمر قد استلم تعويضاً بموجب عقد تأمين يغطي جميع أو جزء من الأضرار أو الخسائر التي تكبدها .

المادة (١٠)

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١ - المنازعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير وتطبيق أو فسخ هذه الاتفاقية سوف تتم تسويتها ، إذا أمكن عبر القنوات الدبلوماسية .

٢ - إذا لم يتمكن الطرفان المتعاقدين من التوصل إلى اتفاق ينص على تسوية النزاع خلال ستة أشهر من تاريخ إثارته بينهما ، يجوز تقديم المنازعة ، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين ، إلى هيئة التحكيم .

٣ - يتم تشكيل هيئة التحكيم بالنسبة لكل حالة على حدة كما يلي :

يعين كل طرف متعاقد محكماً ويختار هذان المحكمان بموجب اتفاق متبادل بينهما محكماً ثالثاً لرئاسة الهيئة يكون منتصباً بجنسيته لدولة ثالثة على أن يتم اختيار وتعيين جميع المحكمين خلال فترة شهرين من تاريخ طلب التحكيم بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين بإخطار إلى الطرف المتعاقد الآخر .

٤ - إذا لم تتم التعيينات خلال المدة المحددة في الفقرة (٢) عاليه يجوز لأي من طرفي المنازعة في غياب أي اتفاق آخر ، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيينات اللازمة . إذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه أداء المهمة المذكورة فإن قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية . وإذا كانت هناك موانع تحول دون أداء نائب الرئيس هذه المهمة أو كان من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين فإن قرار التعيين يتخذ من قبل عضو المحكمة الذي يليه في المرتبة على ألا يكون من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين .



٥- تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً وواجبة التنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين . ويتم اتخاذ هذه القرارات تمشياً مع أحكام هذه الاتفاقية وما تقتضيه من أحكام القانون الدولي.

٦- تضع الهيئة وتطبق قواعد الإجراءات الخاصة بها وتفسر الأحكام التي تصدرها بناء على طلب من أي من الطرفين المتعاقدين . ويكون مكان التحكيم مقر المحكمة الدائمة للتحكيم " بلاهاي " (هولندا) أو أي دولة أخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة (١١) تطبيق الاتفاقية

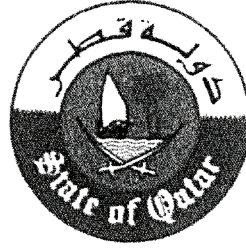
١- تطبق هذه الاتفاقية على استثمارات مستثمري دولة قطر في إقليم الجمهورية الإندونيسية المرخص لها مسبقاً وفقاً للقانون الإندونيسي أو الاستثمار الأجنبي وأي قانون معدل له أو بدلاً عنه . كما تطبق الاتفاقية أيضاً على استثمارات مستثمري الجمهورية الإندونيسية في إقليم دولة قطر المعتمدة كتابة من قبل السلطات المختصة في دولة قطر وفقاً لتشريعاتها النافذة وأي قوانين معدلة لها أو بديله .

٢- تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات سواء تمت قبل أو بعد تاريخ سريانها ولكنها لا تطبق على أي منازعة أو إدعاء أو خلاف يكون قد نشأ قبل دخولها حيز التنفيذ .

المادة (١٢) التشاور والتعديل

١- يجوز أن يطلب أي من الطرفين المتعاقدين التشاور في أي أمر يتعلق بهذه الاتفاقية وعلى الطرف الآخر إبداء تجاوب واعتبار خاص لهذا الطلب ويوفر فرصة كافية لإجراء هذه المشاورات .

٢- يجوز تعديل هذه الاتفاقية في أي وقت باتفاق الطرفين متى ما دعت الضرورة إلى ذلك .



المادة (١٣) نفاذ الاتفاقية ، فترة سريانها وفسخها

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من تاريخ استلام آخر خطاب بين الطرفين المتعاقدين عن استكمال متطلباتهما الدستورية لنفاذ هذه الاتفاقية .

٢- تظل هذه الاتفاقية نافذة وسارية المفعول لفترة (١٠) عشرة سنوات وتستمر كذلك لفترة غير محددة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها وذلك قبل انتهاء مدتها السارية بسنة .

٣- عند انتهاء مدة نفاذ هذه الاتفاقية تستمر الاستثمارات الخاصة لأحكامها التي أقيمت خلال مدة نفاذها بالتمتع بالحماية المقررة بموجب هذه الأحكام لمدة إضافية قدرها عشرة سنوات من تاريخ انتهائها .

إشهاداً وإثباتاً منهما بذلك وقع المخول لهما التوقيع حسب الأصول المرعية من قبل حكومتيهما على هذه الاتفاقية .

حررت في الدوحة بتاريخ ١٣ / ١ / ١٤٢١ هـ الموافق ١٨ / ٤ / ٢٠٠٠ م من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والإندونيسية والإنجليزية ، ويكون لكل منها ذات الحجية ، وفي حالة حدوث خلاف يرجح النص الإنجليزي .

عن حكومة الجمهورية الإندونيسية

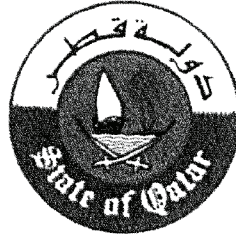
عن حكومة دولة قطر

د. علوي شهاب
وزير الخارجية

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
وزير الخارجية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF INDONESIA

FOR

THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the State of Qatar and The Government of the Republic of Indonesia, hereinafter referred to as the “Contracting Parties ”;

Desiring to strengthen Economic Cooperation between the two States particularly with respect to investment by investors of one party in the territory of the other party;

Recognising that the promotion and protection of these investments will stimulate the flow of capital and technology between the two Contracting Parties in the interest of economic development;

Also recognising that fair equitable treatment of investment is desirable in order to maintain a stable framework for investment and maximum effective utilization of economic resources;

have agreed as follows:



2

ARTICLE 1 DEFINITIONS

For the purposes of this Agreement and unless stated otherwise, the following words and terms shall have the corresponding meanings:

1. The term “investments” shall mean any kind of asset invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, in conformity with the laws and regulations of the latter including, but not exclusively:
 - (a) Stocks or any other form of participation in companies;
 - (b) returns reinvested, claims to money or other rights having financial value relating to an investment;
 - (c) movable and immovable monies as well as any other rights such as mortgages, liens, pledges and any similar rights as defined in conformity with the laws and regulations of the party in whose territory the property is situated;
 - (d) industrial and intellectual property rights, patents, industrial designs, trademarks, goodwill, know-how and any other similar rights.
 - (e) business concessions conferred by law or under contracting, including the concessions related to natural resources.
2. The term “return” shall mean the amounts yielded by an investment and includes in particular, though not exclusively, profits, interest, and dividends.
3. The term “investor” shall mean:
 - (i) natural person having the nationality of that Contracting Party;
 - (ii) legal person constituted under the law of that Contracting Party, including Government and Government agencies.



3

(4) The term “ territory ” means:

(a) In respect of the State of Qatar:

The territory of the State of Qatar including the territorial sea as well as the continental shelf, over which the State of Qatar exercises sovereignty in accordance with international law, sovereign rights and jurisdiction.

(b) In respect of The Republic of Indonesia:

The territory of the Republic of Indonesia as defined in its laws, including parts of the continental shelf, the Exclusive Economic Zone, subsoil adjacent to the outer limit of the territorial seas over which the Republic of Indonesia has sovereignty, sovereign rights or jurisdiction in accordance with the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea.

ARTICLE 2

PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENT

1. Either Contracting Party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to invest in its territory, and shall admit such capital in accordance with its laws and regulations.
2. Investments of investors of either Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy adequate protection and security in the territory of the other Contracting Party.
3. Subject to the laws and regulations of the parties relating to the entry, sojourn and employment of aliens;
 - (a) Nationals of either Contracting Party shall be permitted to enter and to remain in the territory of the other Contracting Party and its maritime area for the purpose of establishing, developing, administering or advising on the investment operations in which those nationals or investors have contributed in their capital or other resources.



4

- (b) Companies which are legally constituted under the applicable laws and regulations of one Contracting Party, and which are investments of investors of the other Contracting Party, shall be permitted to engage managerial and technical personnel of their choice, regardless of nationality.
4. The provisions stipulated in the previous paras shall have no effect in relation to the privileges granted by either Contracting Party to the investors of a third party state by virtue of its participation in any of the following agreements:
- (a) Agreements relating to any existing or future customs unions, free trade zones, regional economic organisations or similar international agreements;
 - (b) Agreements relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE 3

EXPROPRIATION AND COMPENSATION

1. Each Contracting Party shall not take any measures of expropriation, nationalisation or any other dispossession, having effect equivalent to nationalisation or expropriation against the investments of an investor of the other Contracting Party except under the following conditions:
 - (a) the measures are taken for a lawful purpose or public purpose and under process of laws;
 - (b) the measures are non-discriminatory;
2. The measures are accompanied by provision for the payment of prompt, adequate and effective compensation. The said compensation shall be equivalent to the real market value for the expropriated investment at the time of its expropriation or its declaration and shall be estimated in accordance with a normal economic situation prevailing prior to any threat of expropriation, as mutually agreed between the parties hereto. The compensation due shall be paid without delay and enjoys free transfer, and it shall produce interest from the date of dispossession until the date of payment to be calculated in accordance with the interest rate prevailing in the territory where the investment is made.



5

3. In case the investment of either Contracting Party sustain losses in the territory of the other party as a result of war or any other armed conflict or civil riots or any other similar events, that Contracting Party shall offer the investors of the other Contracting Party a treatment not less favourable than that enjoyed by investors of the most favoured state pursuant to the procedures of that Contracting Party which it adopts in connection with losses inflicted on these investments.

ARTICLE 4

REPATRIATION OF INVESTMENT AND RETURNS

1. Each Contracting Party shall permit, within the scope of its laws and regulations concerning foreign investment, the other Contracting Party all transfers related to its investments to be made freely and without unreasonable delay into and out of its territory. Such transfers include:
 - (a) Returns;
 - (b) Proceeds from the sale or liquidation of all the investment or part thereof;
 - (c) Compensation pursuant to Article 3 of this Agreement.
 - (d) Repayment of loan and interests from loans in connection with investment;
 - (e) Salaries, wages and other remunerations received by the natural person of one Contracting Party against their services for a licensed investment in the territory of the other party;
 - (f) Payments arising from an investment dispute.
2. Such transfer shall be made in convertible currency and at the prevailing exchange rate on the date of transfer.



6

ARTICLE 5 **SUBROGATION**

1. If the investment of an investor of one Contracting Party is insured against non-commercial risks under a special system any subrogation of the insurer which stems from the terms of the insurance agreement shall be recognized by the other Contracting Party.
2. The insurer shall not be entitled to exercise any rights other than the rights which the investor would have been entitled to exercise.

ARTICLE 6 **APPLICATION OF OTHER PROVISIONS**

If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under International Law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain a regulation whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such regulations shall, to the extent that it is more favourable, prevail over the present Agreement.

ARTICLE 7 **PRECLUSION**

1. This Agreement shall not preclude the application by either Contracting Party of measures necessary for the maintenance of public order and morals, the fulfilment of its obligation with respect to the maintenance of restoration of international peace and security, or the protection of its own essential security interests.
2. This Agreement shall not preclude either party from adopting special procedures in connection with the establishment of investments, provided that such procedures shall not violate any of the basic rights stipulated in this Agreement.



7

ARTICLE 8 **TAXATION**

In accordance with its tax laws and regulations, each Contracting Party should strive to accord fairness and equity in the tax treatment of investment of investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 9 **SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN** **A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF THE** **OTHER CONTRACTING PARTY**

1. Any legal dispute arising directly from an investment between either Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall be settled amicably among themselves.
2. If such disputes cannot be settled according to the provisions of paragraph (1) of this Article within six months from the date of request in writing for settlement, the investor concerned may submit the dispute to:
 - (a) the competent court of the Contracting Party for decision;
 - (b) the International Center for the Settlement for Investment Disputes established under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, of March 18, 1965 done in Washington, D.C. if this Convention is applicable; or
 - (c) an Ad Hoc Arbitral tribunal.

Either party to the investment dispute who chooses one of the above mentioned ways of the Settlement of Dispute, can not choose the two other ways.

3. The Ad Hoc Arbitral Tribunal specified under paragraph 2(c) shall be established as follows:



-8-

- (a) Each party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed, shall appoint by mutual agreement a third arbitrator, who must be a citizen of a third country, and who shall be designated as Chairman of the Tribunal by the two parties. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one party to the other party of its intention to submit the dispute to arbitration.
- (b) If the periods specified in paragraph 2 (a) herein above have not been respected, either party, in the absence of any other agreement, shall invite the Secretary General of the Permanent Court of the Arbitration at the Hague to make the necessary appointments.
- (c) The Ad Hoc Arbitral Tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the parties and shall be enforced in accordance with the domestic law. They shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement, the laws of the Contracting Party to the dispute and the principles of International Law.

The Tribunal shall set its rules of procedure in conformity with the Arbitration Rules of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL).

It shall interpret its award at the request of either party. Unless otherwise agreed by the parties, the venue of arbitration is the seat of the Permanent Court of Arbitration at the Hague (Netherlands) or any other country as agreed upon by the parties in the investment dispute.

- 4. The Contracting Party which is a party to the dispute shall, at no time whatsoever during the procedures involving investment disputes, assert as a defence its immunity or the fact that the investor has received compensation under an insurance contract covering the whole or part of the incurred damage or loss.



ARTICLE 10 **SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN** **THE CONTRACTING PARTIES**

1. Disputes between the Contracting Parties relating to the interpretation, application or termination of this Agreement shall be settled, if possible, by diplomatic channels.
2. If the dispute has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised by either Contracting Party, it may be submitted at the request of either Contracting Party to an Arbitral Tribunal.
3. The said Tribunal shall be created as follows for each specific case: each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual agreement a citizen of third country, who shall be designated as Chairman of the Tribunal. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one Contracting Party to the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to arbitration.
4. If the period specified in paragraph (2) above has not been respected, either Contracting Party in the absence of any other Agreement, shall invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a citizen of either Contracting Party, or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President who is not a citizen of either Contracting Party, shall make the necessary appointments. If the Vice-President is a citizen of either Contracting Party or if he is also prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a citizen of either Contracting Party should make the necessary appointments.
5. The Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the Contracting Parties. They shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement, and the related principles of International Law.



-10-

6. The Tribunal shall set its own rules of procedure. It shall interpret its award at the request of either Contracting Party. The venue of arbitration is the seat of the Permanent Court of Arbitration at the Hague (Netherlands) or any other country agreed upon by both Contracting Parties.
7. Unless otherwise decided by the Tribunal, each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator it has appointed and of its representation in the arbitral proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

ARTICLE 11

APPLICABILITY OF THIS AGREEMENT

1. This Agreement shall apply to investments by investors of the State of Qatar in the territory of the Republic of Indonesia which have been previously granted admission in accordance with the Indonesian law of foreign investment and any law amending or replacing it, and to investments by investors of the Republic of Indonesia in the territory of the State of Qatar which have been specifically approved in writing by competent authorities of the State of Qatar in accordance with the applicable laws and regulations of the State of Qatar and any laws amending or replacing them.
2. This Agreement shall apply to all investments whether made before or after the date of entry into force of this Agreement, but the provisions of this Agreement shall not apply to any dispute, claim or difference which arose before its entry into force.

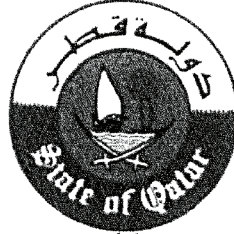
ARTICLE 12

CONSULTATION AND AMENDMENT

1. Either Contracting Party may request that consultations be held on any matter concerning this Agreement. The other Party shall accord sympathetic consideration to the proposal and shall afford adequate opportunity for such consultations.
2. This Agreement may be amended at any time, if deemed necessary by mutual consent.



بسم الرحمن الرحيم



-11-

ARTICLE 13

ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the date of receipt of the later notification by which the Contracting Parties have notified each other that their constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.
2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall continue in force thereafter, unless either Contracting party notifies the other in writing of its intention to terminate this Agreement one year before its expiration.
3. With respect to the investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten (10) years from the date of termination.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorised thereto by their respective governments have signed this agreement.

Done at Doha on this 13 day of Moharram 1421 H corresponding to 18 April, 2000 in two originals each in the Arabic, Indonesian and English languages, each text being equally authentic. In case of any divergence the English text shall prevail.

For the Government of
The State of Qatar

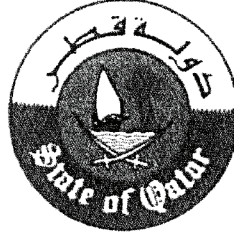
Hamad Bin Jasim Bin Jabor Al-Thani
Minister of Foreign Affairs

For the Government of the
Republic of Indonesia

Dr. Alwi Shihab
Minister of Foreign Affairs



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**PERSETUJUAN
ANTARA
PEMERINTAH REPUBLIK INDONESIA
DAN
PEMERINTAH NEGARA QATAR
MENGENAI PENINGKATAN DAN PERLINDUNGAN
ATAS PENANAMAN MODAL**

Pemerintah Republik Indonesia dan Pemerintah Negara Qatar, selanjutnya disebut sebagai "Para Pihak";

Berkeinginan untuk meningkatkan Kerjasama Ekonomi antara dua negara khususnya mengenai penanaman modal oleh para penanam modal dari satu Pihak di wilayah Pihak lainnya;

Mengakui bahwa peningkatan dan perlindungan penanaman modal tersebut akan merangsang aliran modal dan teknologi antara dua Pihak demi kepentingan pembangunan ekonomi;

Juga mengakui bahwa perlakuan sama yang adil dalam penanaman modal diperlukan sekali untuk menjaga suatu kerangka yang stabil bagi penanaman modal dan memaksimumkan pemanfaatan sumber-sumber ekonomi;

Telah menyetujui sebagai berikut:

**PASAL 1
DEFINISI**

Untuk tujuan Persetujuan ini dan kecuali yang ditetapkan sebaliknya, kata-kata dan istilah-istilah berikut memiliki pengertian:



1. Istilah “penanaman modal” harus diartikan sebagai segala bentuk aset yang ditanamkan oleh penanam modal dari satu Pihak di wilayah Pihak lainnya, yang sesuai dengan undang-undang dan peraturan-peraturan yang berlaku dari Pihak yang disebut terakhir, tetapi tidak terbatas pada:
 - a. saham-saham atau segala bentuk lain partisipasi dalam perusahaan-perusahaan;
 - b. pendapatan-pendapatan yang ditanamkan kembali, tagihan-tagihan atas uang atau atas hak-hak lain yang mempunyai nilai keuangan yang berkaitan dengan suatu penanaman modal;
 - c. benda-benda bergerak dan tidak bergerak maupun beberapa hak lainnya seperti hipotik, hak gadai, janji dan segala hak-hak serupa lainnya; seperti yang ditetapkan sesuai dengan undang-undang dan peraturan-peraturan dari Pihak yang wilayahnya dimana penanaman modal dilaksanakan;
 - d. hak-hak atas kekayaan industri dan intelektual, paten, desain industri, merk dagang, muhibah, keahlian dan segala hak-hak lain yang sejenis;
 - e. konsesi-konsesi usaha yang diberikan oleh undang-undang atau berdasarkan kontrak, termasuk konsesi-konsesi yang berhubungan dengan sumber daya alam.
2. Istilah “pendapatan” harus diartikan jumlah yang dihasilkan oleh suatu penanaman modal dan termasuk yang khusus, meskipun tidak terbatas, laba, bunga, dan dividen-dividen;
3. Istilah “penanam modal” harus diartikan;
 - (i) seseorang yang memiliki kewarganegaraan dari Pihak tersebut;
 - (ii) badan hukum yang dibentuk sesuai dengan undang-undang Pihak tersebut, termasuk Pemerintah dan badan-badan Pemerintah;
4. Istilah “wilayah” harus diartikan:
 - a. Dalam hubungan dengan Republik Indonesia:
Wilayah Republik Indonesia sebagaimana ditetapkan dalam



perundang-undangannya, termasuk bagian-bagian landas kontinen, Zone Ekonomi Eksklusif, tanah dibawahnya yang berdampingan dengan batas terluar laut teritorial dimana Republik Indonesia memiliki kedaulatan, hak-hak berdaulat atau yurisdiksi sesuai dengan Konvensi Perserikatan Bangsa Bangsa tahun 1982 mengenai Hukum Laut.

- b. Dalam hubungannya dengan Negara Qatar:
Wilayah Negara Qatar termasuk laut teritorial maupun landas kontinen, dimana Negara Qatar memiliki kedaulatan sesuai dengan hukum internasional, hak berdaulat dan yurisdiksi.

PASAL 2 PENINGKATAN DAN PERLINDUNGAN ATAS PENANAMAN MODAL

1. Masing-masing Pihak harus mendorong dan menciptakan iklim yang menguntungkan bagi penanam modal dari Pihak lain untuk menanamkan modal di wilayahnya, serta mengakui penanaman modal tersebut sesuai dengan undang-undang dan peraturan-peraturannya.
2. Penanaman modal oleh penanam modal dari salah satu Pihak setiap waktu harus selalu diperlakukan secara wajar dan seimbang dan harus mendapat perlindungan dan keamanan yang memadai di wilayah Pihak lain.
3. Sesuai dengan hukum dan peraturan dari Para Pihak yang berkaitan dengan keluar masuk, tinggal sementara dan mempekerjakan orang asing;
 - (a) Warga negara dari salah satu Pihak harus diperbolehkan untuk memasuki dan berada dalam wilayah Pihak lain dan wilayah maritimnya untuk tujuan pendirian, pembangunan, pengurusan, atau pemberian saran mengenai pelaksanaan penanaman modal dimana warga negara atau penanam modal tersebut telah menanamkan modal atau sumber daya lainnya.
 - (b) Perusahaan-perusahaan yang didirikan secara sah sesuai undang-undang dan peraturan-peraturan yang berlaku di salah satu Pihak, dan dimana penanaman modal oleh penanam modal bagi Pihak yang lain, harus diperbolehkan untuk menggunakan tenaga teknis dan manajerial pilihannya, tanpa memperhatikan



kewarganegaraan.

4. Ketentuan-ketentuan yang ditetapkan pada paragraf sebelumnya harus tidak mempengaruhi dalam hubungan dengan keistimewaan-keistimewaan yang diberikan oleh salah satu Pihak kepada penanam modal dari negara ketiga dengan berdasarkan keikutsertaannya dalam beberapa persetujuan berikut:
 - (a) Persetujuan-persetujuan yang berhubungan dengan beberapa kesatuan pabean yang telah ada atau yang akan datang, kawasan perdagangan bebas, organisasi-organisasi ekonomi regional atau persetujuan-persetujuan internasional yang serupa.
 - (b) Persetujuan-persetujuan yang berkaitan sepenuhnya atau sebagian dengan perpajakan.

PASAL 3

PENGAMBIL-ALIHAN DAN GANTI RUGI

1. Masing-masing Pihak tidak boleh melakukan tindakan pengambil-alihan, nasionalisasi, atau segala bentuk pencabutan hak milik lainnya, yang memiliki akibat yang serupa dengan nasionalisasi atau pengambil-alihan terhadap penanaman modal dari penanam modal Pihak lain kecuali sesuai kondisi-kondisi sebagai berikut:
 - (a) tindakan-tindakan yang dilakukan untuk kepentingan hukum atau umum dan dilakukan melalui proses hukum;
 - (b) tindakan tidak berdasarkan diskriminasi;
2. Tindakan disertai dengan ketentuan pembayaran ganti rugi secara cepat, memadai dan efektif. Besarnya ganti rugi tersebut harus sesuai dengan nilai harga pasar yang pantas bagi penanaman modal yang diambil alih pada saat pengambil-alihan atau pemberitahuannya dan harus dinilai menurut kondisi ekonomi yang sehat yang berlaku sebelum ancaman pengambil-alihan, sebagaimana disetujui bersama antara para Pihak. Ganti rugi harus dibayar tanpa penundaan dan memperoleh transfer secara bebas, dan harus menghasilkan bunga dari tanggal pengambil-alihan hingga tanggal pembayaran yang diperhitungkan menurut tingkat suku bunga yang berlaku di wilayah dimana penanaman modal dilaksanakan.



3. Dalam hal penanaman modal salah satu Pihak mengalami kerugian di wilayah Pihak lain sebagai akibat perang atau beberapa konflik bersenjata lainnya atau kerusakan sipil atau beberapa peristiwa serupa lainnya, bahwa Pihak tersebut harus menawarkan penanam modal dari Pihak lain suatu perlakuan yang tidak kurang menguntungkan dari yang dinikmati oleh penanam modal dari negara sahabat menurut prosedur-prosedur Pihak tersebut yang diambil berkaitan dengan kerugian yang dialami dalam penanaman modal tersebut.

PASAL 4

PENGEMBALIAN PENANAMAN MODAL DAN PENDAPATAN

1. Masing-masing Pihak harus memperbolehkan, dalam lingkup perundang-undangan dan peraturannya mengenai penanaman modal asing, Pihak lain semua transfer yang berhubungan dengan penanaman modal yang dibuat secara bebas dan tanpa penundaan yang tidak jelas ke dalam dan ke luar wilayahnya. Transfer tersebut meliputi:
 - a. Pendapatan;
 - b. Hasil dari penjualan atau likuidasi semua penanaman modal atau bagiannya;
 - c. Ganti rugi menurut Pasal 3 dari Perjanjian ini;
 - d. Pembayaran kembali pinjaman dan bunga pinjaman yang berkaitan dengan penanaman modal;
 - e. Gaji, upah dan pendapatan lain yang diterima oleh orang dari salah satu Pihak terhadap pelayanan mereka bagi penanaman modal yang diperbolehkan di wilayah Pihak lainnya;
 - f. Pembayaran yang muncul dari suatu perselisihan penanaman modal;
2. Transfer tersebut harus dilakukan dalam mata uang yang dapat dipertukarkan dan pada nilai tukar yang berlaku pada tanggal dilakukan transfer.



PASAL 5 SUBROGASI

1. Jika penanaman modal dari penanam modal salah satu Pihak dijamin atas resiko non-komersil sesuai sistem khusus subrogasi penanggung yang berdasarkan ketentuan persetujuan pertanggungan harus diakui oleh Pihak lainnya.
2. Penanggung tidak berhak untuk melakukan hak-hak selain dari hak-hak yang penanaman modal berhak untuk melakukan.

PASAL 6 APLIKASI KETENTUAN LAINNYA

Jika ketentuan hukum salah satu Pihak atau kewajiban yang terdapat dalam Hukum Internasional yang ada pada saat ini atau dibuat di masa yang akan datang antara Para Pihak sebagai tambahan atas Persetujuan ini mengandung peraturan baik yang bersifat umum maupun khusus yang memberikan hak pada penanaman modal oleh penanam modal Pihak lainnya perlakuan yang lebih menguntungkan dari pada yang diberikan oleh persetujuan ini, maka peraturan tersebut yang diberlakukan

PASAL 7 HAMBATAN

1. Persetujuan ini harus tidak menghambat pelaksanaan ketentuan yang diberlakukan oleh masing-masing Pihak bagi pemeliharaan tuntutan dan moral masyarakat, pemenuhan kewajibannya dalam hubungan dengan pemeliharaan pemulihan perdamaian dan keamanan internasional, atau perlindungan bagi kepentingan keamanannya sendiri.
2. Persetujuan ini tidak menghambat Pihak lainnya untuk mengambil cara-cara khusus yang berkaitan dengan pendirian penanaman modal, asalkan cara-cara tersebut tidak melanggar setiap hak dasar yang ditetapkan dalam Persetujuan ini.



PASAL 8 PERPAJAKAN

Sesuai dengan undang-undang dan peraturan pajaknya, masing-masing Pihak harus berusaha untuk memberikan keadilan dan kewajaran dalam penerapan pajak pada penanaman modal oleh penanam modal dari Pihak lain.

PASAL 9 PENYELESAIAN PERSELISIHAN ANTARA PENANAM MODAL DAN PIHAK

1. Setiap perselisihan yang secara langsung timbul dari suatu penanaman modal antara satu Pihak dan seorang penanam modal dari Pihak lain harus diselesaikan secara damai diantara mereka.
2. Jika perselisihan tersebut tidak dapat diselesaikan menurut ketentuan paragraf 1 Pasal ini dalam jangka waktu enam bulan sejak tanggal permintaan tertulis bagi penyelesaian tersebut, penanam modal bersangkutan dapat menyampaikan perselisihan tersebut kepada:
 - (a) Peradilan yang berwenang dari Pihak untuk mengambil keputusan;
 - (b) Pusat Penyelesaian Perselisihan Penanaman Modal Internasional yang didirikan berdasarkan Konvensi Penyelesaian Perselisihan Penanaman Modal antara Negara dan Penanam Modal Negara Lain, yang dibuat di Washington D.C. pada tanggal 18 Maret 1965, jika Konvensi tersebut dapat digunakan; atau
 - (c) Suatu peradilan arbitrase khusus.Setiap Pihak pada perselisihan penanaman modal yang memilih satu dari cara-cara Penyelesaian Perselisihan tersebut di atas, tidak dapat memilih dua cara lain.
3. Peradilan arbitrase khusus yang dijelaskan pada paragraf 2 (c) harus didirikan sebagai berikut:
 - (a) Setiap Pihak pada suatu perselisihan harus memilih satu anggota, dan dua anggota yang kemudian dipilih, harus memilih



anggota ketiga dengan persetujuan bersama, yang harus merupakan seorang warga negara dari negara ketiga, dan yang kemudian ditunjuk sebagai Ketua Peradilan oleh kedua belah Pihak. Semua anggota harus dipilih dalam jangka waktu dua bulan dari tanggal pemberitahuan oleh salah satu Pihak kepada Pihak lainnya yang bermaksud membawa perselisihan tersebut ke peradilan.

- (b) Jika dalam jangka waktu yang ditentukan pada paragraf 2 (a) tersebut di atas belum dipenuhi, salah satu Pihak, jika tidak ada persetujuan lain, dapat meminta Sekretaris Jenderal Peradilan Tetap Arbitrase di Den Haag untuk membuat penunjukan yang diperlukan.
- (c) Peradilan arbitrase khusus harus mengambil keputusannya berdasarkan mayoritas suara. Keputusan tersebut harus final dan mengikat secara hukum atas Pihak-pihak dan harus dilaksanakan sesuai hukum domestik. Keputusan diambil sesuai dengan ketentuan-ketentuan dalam persetujuan ini, hukum dari Pihak yang bertikai dan prinsip-prinsip Hukum Internasional.

Peradilan harus menyiapkan peraturan prosedurnya yang sesuai dengan Peraturan Arbitrase Komisi Perserikatan Bangsa-Bangsa mengenai Hukum Perdagangan Internasional (UNCITRAL).

Peradilan akan menafsirkan keputusannya sesuai dengan permintaan masing-masing Pihak. Kecuali disetujui sebaliknya oleh Pihak-pihak tersebut, tempat arbitrase berkedudukan di Pengadilan Tetap Arbitrase di Den Haag (Belanda) atau negara lain sebagaimana yang disetujui Para Pihak dalam perselisihan penanaman modal tersebut.

- 4. Pihak yang terlibat dalam perselisihan, dalam setiap waktu kapanpun juga, selama proses arbitrase penyelesaian perselisihan berlangsung, tidak dapat mengajukan kekebalannya sebagai pembelaan atau kenyataan bahwa penanam modal telah memperoleh kompensasi berdasarkan kontrak pertanggungungan yang meliputi seluruh atau sebagian kerusakan atau kehilangan yang terjadi.

PASAL 10

PENYELESAIAN PERSELISIHAN ANTAR PIHAK

- 1. Perselisihan antara Para Pihak mengenai penafsiran, penerapan atau



- pengakhiran Persetujuan ini harus diselesaikan, jika memungkinkan, melalui saluran-saluran diplomatik.
2. Jika perselisihan belum dapat diselesaikan dalam jangka waktu enam bulan dari tanggal dimana masalah tersebut diajukan oleh Pihak lain, perselisihan tersebut atas permintaan dari salah satu Pihak akan disampaikan pada Peradilan Aribtrase.
 3. Peradilan arbitrase tersebut harus dibentuk untuk setiap kasus tertentu sebagai berikut: Tiap-tiap Pihak harus memilih satu anggota, dan kedua anggota tersebut selanjutnya menunjuk seorang warga negara dari negara ketiga dengan persetujuan bersama, yang ditunjuk sebagai Ketua Peradilan. Semua anggota harus dipilih dalam jangka waktu dua bulan dari tanggal pemberitahuan oleh salah satu Pihak kepada Pihak lainnya yang bermaksud untuk membawa perselisihan ke peradilan.
 4. Jika dalam jangka waktu yang disebutkan pada ayat 2 di atas penunjukkan dimaksud tidak dapat dipenuhi, salah satu Pihak jika tidak terdapat persetujuan lain, meminta Presiden Mahkamah Internasional untuk melakukan penunjukkan yang diperlukan. Jika ia berkewarganegaraan salah satu Pihak, atau ia tidak dapat melakukan penunjukkan tersebut, Wakil Presiden yang bukan warga negara salah satu Pihak yang akan melakukan penunjukan yang diperlukan. Jika Wakil Presiden adalah warga negara salah satu Pihak atau dia tidak dapat melakukan fungsi dimaksud, anggota Mahkamah Internasional paling senior yang bukan warga negara salah satu Pihak harus membuat penunjukan yang diperlukan.
 5. Peradilan harus mengambil keputusannya dengan suara mayoritas. Keputusan tersebut harus final dan mengikat secara hukum Para Pihak. Keputusan yang diambil harus sesuai dengan ketentuan Persetujuan ini, dan prinsip Hukum Internasional yang berkaitan.
 6. Peradilan harus menetapkan peraturan prosedurnya sendiri. Peradilan harus menafsirkan keputusannya berdasarkan permintaan salah satu Pihak. Tempat arbitrase berkedudukan di Pengadilan Tetap Arbitrasi di Den Haag (Belanda) atau negara lain yang disetujui oleh kedua Pihak.
 7. Selain hal-hal yang diputuskan oleh peradilan, masing-masing Pihak harus menanggung biaya anggota yang ditunjuk dan perwakilannya dalam mengikuti jalannya arbitrase. Biaya untuk Ketua dan biaya tetap lain-lain harus ditanggung sama rata oleh Para Pihak.



PASAL 11 PEMBERLAKUAN PERSETUJUAN

1. Persetujuan ini harus berlaku terhadap penanaman modal oleh penanam modal dari Negara Qatar di wilayah Republik Indonesia yang diperbolehkan sebelumnya sesuai dengan undang-undang Indonesia atau Penanaman Modal Asing dan setiap undang-undang lainnya yang mengubah atau menggantikannya, dan terhadap penanaman modal oleh penanam modal Republik Indonesia di wilayah Negara Qatar yang secara khusus disetujui secara tertulis oleh pejabat berwenang Negara Qatar sesuai dengan undang-undang dan peraturan yang berlaku di Negara Qatar dan undang-undang lainnya yang mengubah atau menggantikannya.
2. Persetujuan ini berlaku terhadap seluruh penanaman modal yang dilakukan sebelum atau setelah tanggal berlakunya persetujuan ini, namun ketentuan-ketentuan dalam Persetujuan ini tidak akan berlaku terhadap setiap perselisihan, tuntutan atau perbedaan yang muncul sebelum masa berlaku Persetujuan ini.

PASAL 12 KONSULTASI DAN PERUBAHAN

1. Masing-masing Pihak dapat meminta diadakannya konsultasi mengenai setiap masalah yang menyangkut persetujuan ini. Pihak lain harus memberikan pertimbangan simpatik atas usulan tersebut dan mengupayakan kesempatan yang memadai untuk melakukan konsultasi tersebut.
2. Persetujuan ini dapat diubah setiap waktu, jika dianggap perlu dengan kesepakatan bersama.

PASAL 13 MULAI BERLAKU, JANGKA WAKTU DAN PENGAKHIRAN

1. Persetujuan akan mulai berlaku tiga puluh hari setelah tanggal penerimaan pemberitahuan terakhir dimana Para Pihak telah memberikan satu sama lain bahwa persyaratan konstitusional untuk memberlakukan Persetujuan ini telah dipenuhi.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



2. Persetujuan ini akan berlaku untuk jangka waktu sepuluh (10) tahun dan akan berlaku seterusnya kecuali salah satu Pihak memberitahukan secara tertulis kepada Pihak lainnya akan keinginannya untuk mengakhiri persetujuan ini satu tahun sebelum berakhirnya Persetujuan ini.
3. Berkaitan dengan penanaman modal yang dilakukan sebelum tanggal pengakhiran persetujuan ini, ketentuan-ketentuan dalam persetujuan ini akan tetap berlaku untuk jangka waktu selama sepuluh (10) tahun terhitung sejak tanggal pengakhiran Persetujuan ini.

SEBAGAI BUKTI, yang bertandatangan di bawah ini yang diberi kuasa penuh oleh Pemerintah masing-masing telah menandatangani Persetujuan ini.

DIBUAT di Doha pada tanggal 13 Moharram..... 1420 H yang sesuai dengan tanggal 18 April 2000 dalam dua rangkap asli masing-masing dalam bahasa Indonesia, Arab dan Inggris, masing-masing naskah mempunyai kekuatan hukum yang sama. Dalam hal terjadi perbedaan penafsiran, naskah dalam bahasa Inggris yang berlaku.

UNTUK PEMERINTAH
NEGARA QATAR,

UNTUK PEMERINTAH
REPUBLIK INDONESIA,

HAMAD BIN JASSIM BIN JABBOR
AL THANI
Minister of Foreign Affairs

Dr. ALWI SHIHAB
Minister for Foreign Affairs